الأمم المتحدة

S/2012/45

مجلس الأمن

Distr.: General
19 January 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يُذكر أنني أبلغت، خلال المناقشة المفتوحة التي جرت في مجلس الأمن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بشأن موضوع القرصنة في خليج غينيا، باعتزامي إيفاد بعثة إلى هذا الخليج لتقييم مدى التهديد الذي تمثله القرصنة في المنطقة، وتقييم القدرات الوطنية والإقليمية لكفالة السلامة والأمن البحريين في المنطقة، وتقديم توصيات لصياغة رد فعل ممكن من جانب الأمم المتحدة. وأشرت أيضا إلى أنني سأعمل لدى تلقي تقرير البعثة على تقديمه إلى المجلس. ويشرفني في هذا الصدد أن أطلعكم على التقرير الذي قدمته لي البعثة لدى اختتام أعمالها (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) **بان** – كي مون

تقرير بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقرصنة في خليج غينيا (الفترة من ٧ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)

أولا – مقدمة

١ - وجه الرئيس بوني يايي، رئيس بنن، طلبا إلى الأمين العام بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ دعا فيه إلى الحصول على المساعدة من المجتمع الدولي في مكافحة القرصنة في بلده وفي جميع أنحاء خليج غينيا. وأشار الرئيس إلى ما للقرصنة والاتجار بالمخدرات من عواقب سلبية على اقتصاد بنن، ودعا الأمم المتحدة إلى النظر في إمكانية إنشاء آلية لمكافحة القرصنة في خليج غينيا على غرار نظام مكافحة القرصنة الجاري تطبيقه قبالة سواحل الصومال. وتلبية لذلك الطلب، قرر الأمين العام إيفاد بعثة متعددة التخصصات تابعة للأمم المتحدة لتقييم مدى التهديد الذي تمثله القرصنة في خليج غينيا وتقديم توصيات بشأن التدابير التي يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل تنفيذها للتصدي بفعالية للأخطار التي ينطوي عليها ذلك التهديد. وجدير بالإشارة أن الرئيس يايي سبق له أن كتب إلى الأمم المتحدة في ٩ حزيران/يونيه طالبا مساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإعانة بنن على صياغة برنامج وطني متكامل لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في البلد.

٢ - وعلى أثر الطلب الذي وجهه الرئيس يايي إلى الأمين العام، قدم ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى مجلس الأمن، في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١١، إحاطة بشأن مسألة القرصنة في خليج غينيا وأعلن عن اعتزام الأمين العام إيفاد بعثة تقييم إلى المنطقة. وفي وقت لاحق، وبالضبط في ٣١ آب/أغسطس، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا أعرب فيه عن القلق إزاء تزايد خطر القرصنة في خليج غينيا وأكد ضرورة توافر تنسيق وقيادة على الصعيد الإقليمي لدى وضع استراتيجية شاملة للتصدي لهذا الخطر.

٣ - وأثناء مناقشة مفتوحة جرت في مجلس الأمن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر بشأن موضوع ”السلام والأمن في أفريقيا: القرصنة في خليج غينيا“ – دعت إلى إجرائها نيجيريا بصفتها رئيسة مجلس الأمن – أكد الأمين العام اعتزامه إيفاد بعثة تقييم إلى المنطقة ودعا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى العمل معا على وضع استراتيجية إقليمية شاملة ومتكاملة لمكافحة القرصنة لخليج غينيا، وذلك بالتعاون الوثيق مع لجنة خليج غينيا والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا. وشجعهما على الاستفادة من مذكرة التفاهم القائمة بشأن إنشاء شبكة متكاملة دون إقليمية لخفر السواحل في غرب ووسط أفريقيا التي أعدتها المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا والمنظمة البحرية

الدولية. وإلى ذلك أدلى مفوض الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للشؤون السياسية والسلام والأمن ونائب الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا للشؤون السياسية ببيانين أبرزا فيهما المبادرات الرئيسية التي تتخذها الهيئة التي يمثلها كل منهما للتصدي لأعمال القرصنة في خليج غينيا. وأكدت نيجيريا ما للقرصنة من أثر مدمر على الملاحة البحرية وعلى اقتصادات بلدان المنطقة، وشددت على أن مكافحة القرصنة تعد مسؤولية جماعية. وأكد الممثل الدائم لبنن لدى الأمم المتحدة، من جانبه، أنه لئن لم يتم التصدي على الوجه المناسب للقرصنة فإن من الممكن أن تضر بالتنمية الاجتماعية – الاقتصادية وبالاستثمار الأجنبي في المنطقة.

٤ – وعلى أثر المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أول قرار له على الإطلاق بشأن مسألة القرصنة في خليج غينيا. وأعرب المجلس في القرار ٢٠١٨ (٢٠٠١) عن بالغ القلق إزاء ما تشكله أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا من تهديد للملاحة الدولية وللأمن وللتنمية الاقتصادية في دول المنطقة، ورحب باعتزام الأمين العام إيفاد بعثة تقييم تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة، إضافة إلى اعتزام قادة المنطقة عقد مؤتمر قمة للنظر في رد فعل شامل للتصدي لخطر القرصنة في خليج غينيا. وأشار المجلس أيضا إلى أنه يتطلع إلى تلقي توصيات بعثة التقييم التي أوفدها الأمين العام.

ثانيا – معلومات أساسية

٥ – إن القرصنة في خليج غينيا ليست بظاهرة جديدة. فمنذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، ما برحت المنطقة تواجه أعمال قرصنة تستهدف الأصول ذات القيمة العالية، وبخاصة شحنات النفط. بيد أن حوادث القرصنة والسطو المسلح في المنطقة زادت كثيرا منذ عام ٢٠١٠، ما جعل المنطقة بؤرة لثاني أعقد مشكلة قرصنة في القارة الأفريقية. وقد أوردت المنظمة البحرية الدولية منطقة ساحل غرب أفريقيا، في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٠، باعتبارها ضمن البقع الساخنة الست التي تتصدر القائمة العالمية في مجال القرصنة. وتفيد المنظمة أن ثمة ٥٨ هجوما أبلغ عنها في المنطقة خلال الشهور العشرة الأولى من عام ٢٠١١ مقابل ٤٥ هجوما في عام ٢٠١٠. ومن الهجمات المبلغ عنها في عام ٢٠١١، وقع ٢١ هجوما قبالة سواحل بنن، و ١٤ هجوما قبالة سواحل نيجيريا، و ٧ هجمات مقابل سواحل توغو، و ٤ هجمات مقابل سواحل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، وغينيا، وهجومان مقابل سواحل غانا، وهجوم واحد مقابل سواحل أنغولا وكوت ديفوار. أما في عام ٢٠١٠، فلئن أبلغت نيجيريا عن ٢٥ هجوما، وغينيا عن ٦ هجمات، والكاميرون عن ٥ هجمات، وكوت ديفور عن ٤ هجمات، وجمهورية

الكونغو الديمقراطية عن ٣ هجمات، والكونغو وليبريا عن هجوم واحد، على التوالي، فإنه لم تبلغ أنغولا وبنن وغانا وتوغو عن وقوع أي هجوم. ونتيجة للعمليات القوية التي بادرت نيجيريا - أحد الأهداف الرئيسية للقراصنة - إلى تنفيذها في إطار مكافحتها للقرصنة، انتقلت المشكلة إلى بلدان أكثر هشاشة، مثل بنن المجاورة التي يقع ميناؤها، ميناء كوتونو، على مسافة ١٩ ميلا بحريا عن الحدود الساحلية النيجيرية.

ثالثا - بعثة التقييم

٦ - اضطلعت بعثة التقييم بعملها في الفترة من ٧ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر في بنن ونيجيريا بقيادة كل من سامي كوم بوو، مدير شعبة أفريقيا الثانية في إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومريم سيسوكو، ممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيجيريا. وقاد السيد بوو البعثة خلال الزيارة التي قامت بها إلى غابون وأنغولا. ومن المشاركين الآخرين ممثلون عن إدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وتمثلت الأهداف الرئيسية للبعثة فيما يلي: (أ) مساعدة حكومة بنن في صياغة برنامج وطني متكامل للتصدي للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والقرصنة؛ و (ب) تقييم مدى التهديد الذي تمثله القرصنة في منطقة خليج غينيا واستكشاف الخيارات الممكنة لرد فعال من جانب الأمم المتحدة.

رابعاً - أعمال بعثة التقييم في بنن

٧ - اجتمعت البعثة في بنن بشريحة واسعة النطاق من المحاورين الوطنيين، منهم الرئيس يايي، ومسؤولون حكوميون كبار آخرون، وممثلو مؤسسات الجيش والشرطة والبحرية والموانئ والقضاء في البلد، إضافة إلى الشركاء الدوليين، ومنهم الاتحاد الأوروبي وأعضاء السلك الدبلوماسي. وشارك ممثلو البعثة أيضا في حلقة دراسية بشأن موضوع ”الأمن البحري في خليج غينيا“، ركزت تحديدا على بنن وتوغو وغانا، ونظمتها فرنسا في كوتونو في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر برعاية رئيس بنن.

مدى التهديد الذي تمثله القرصنة في بنن

٨ - بنن من أضعف البلدان المتضررة من القرصنة في خليج غينيا. وعلى نحو ما جاء في الفقرة ٥، أُبلغ عن وقوع ٢١ هجوما للقراصنة في المياه الواقعة قبالة سواحل بنن في عام ٢٠١١، مقارنة بعدم وقوع هجمات في عام ٢٠١٠ ووقوع هجوم واحد في

عام ٢٠٠٩. وتقع أغلبية هذه الهجمات ليلا وتستهدف سفن نقل النفط والمواد الكيميائية التي تكون راسية أثناء القيام بعمليات الشحن من سفينة إلى أخرى، وعادة ما تجري على بعد يزيد عن ٤٠ ميلا بحريا في عرض البحر. ولذلك لا تعتبر هذه الهجمات هجمات مستقلة أو انتهازية، بل تعتبر هجمات منهجية ومنظمة.

٩ - وفي مواجهة هذه الهجمات المتزايدة العدد، تفتقر بنن إلى القدرة على ردع المهاجمين أو ملاحقتهم بفعالية. وقد أبلغت البعثة بأن القراصنة على العموم يستخدمون زوارق أسرع ومعدات أكثر تقدما خلال هذه الهجمات مقارنة بالزوارق والمعدات التي تشغِّلها البحرية التابعة لبنن. ومن غير المرجح أن الوقود المسروق، الذي يظهر من جديد لاحقا في السوق السوداء في الموانئ الرئيسية الواقعة على طول خليج غينيا، يُسرق ويوزع دون تواطؤ من المسؤولين في الموانئ. وفي هذا الصدد، اعترف عدة مسؤولين من بنن بأن الفساد في ميناء كوتونو أمر مرجح، وبأن الهجمات لا يمكن أن تقع دون تواطؤ رعايا من بنن يعملون على اليابسة.

١٠ - ورأى محاورون وطنيون ودوليون على حد سواء أن منظمات إجرامية تعمل انطلاقا من البلدان المجاورة تقف وراء العديد من هجمات القراصنة. وأكدوا بصفة خاصة أن الإجراءات القمعية التي تقوم بها حكومة نيجيريا ضد القرصنة وسرقة النفط قبالة سواحلها دفعت المنظمات الإجرامية العاملة على المياه النيجيرية إلى نقل عملياتها إلى مياه بنن. وحسب المنظمة البحرية الدولية، انخفض عدد هجمات القراصنة التي تقع قبالة سواحل نيجيريا من ٤٨ في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٥ في عام ٢٠١٠ ثم ١٤ في عام ٢٠١١.

أثر القرصنة على اقتصاد بنن

١١ - يعتمد اقتصاد بنن اعتمادا كبيرا على رسوم الخدمات والعبور من ميناء كوتونو، وكذلك على صادرات القطن فيما يتعلق بالدخل القومي. وبنن بلد منخفض الدخل بلغ نصيب الفرد فيه من الدخل القومي ٦٨٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠، ورتبته ١٦٧ من أصل ١٨٣ بلدا في دليل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام ٢٠١١. وتشكل الإيرادات الآتية من الأنشطة التي تجري في الميناء ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و٨٠ في المائة من الإيرادات الضريبية الوطنية. ويجري في ميناء كوتونو أيضا ما يقدر بنحو ٩٠ في المائة من تجارة البلد مع البلدان الأجنبية. ونظرا لتصاعد هجمات القراصنة قبالة سواحل بنن في الآونة الأخيرة، في آب/أغسطس ٢٠١١، قامت مجموعة شركات التأمين البحري المتمركزة في لندن، والمسماة ”Joint War Committee“، بإضافة بنن إلى قائمة البلدان ذات المخاطر العالية، مما أدى إلى زيادة أسعار التأمين على

السفن العاملة في مياه بنن. ونتيجة لذلك، انخفض عدد السفن التي تدخل إلى ميناء كوتونو بنسبة ٧٠ في المائة. وتبين إحصاءات المجلس الوطني لأرباب النقل في بنن أن الحمولة في الميناء انخفضت إلى أقل من ٦ ملايين طن في عام ٢٠١١، مقارنة بمتوسط سنوي للحمولة يبلغ ٧ ملايين طن. ويؤدي هذا إلى خسارة تقدر بمبلغ ٨١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في إيرادات الجمارك في عام ٢٠١١. ويشهد البلد أيضا خسائر شهرية تبلغ ١ مليون دولار في قطاع الصيد.

١٢ - ويؤثر انخفاض الإيرادات على قدرة الدولة على أداء مهامها في الأجل القصير ويعوق جهودها الرامية إلى توطيد الحكم الديمقراطي، وتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وإدخال الإصلاحات، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجال التنقيب عن الغاز والنفط واستغلال احتياطياتهما قبالة سواحل بنن. كما يؤثر على تجارة بنن وأنشطتها الاقتصادية مع البلدان المجاورة، وبخاصة الدول غير الساحلية، ومنها بوركينا فاسو ومالي والنيجر. ولما كان ميناء كوتونو أحد أهم موانئ العبور التي تقدم الخدمات لهذه الدول غير الساحلية، فإن تراجع الأنشطة البحرية في هذا الميناء يؤثر أيضا على الأنشطة الاقتصادية لهذه الدول.

الإطار القانوني

١٣ - وقَّعت حكومة بنن عددا من الاتفاقيات الدولية، منها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، واتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية. غير أنها لم توقع الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر. وبنن ملتزمة، شأنها شأن دول غرب ووسط أفريقيا الأخرى، بتنفيذ اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية السارية، وكذلك مذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمة البحرية الدولية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا.

١٤ - وارتأت البعثة في تقييمها أن الإطار القانوني للبلد في حاجة إلى الإصلاح للتصدي بفعالية لخطر القرصنة. فتعريف جريمة القرصنة بداية تعريف عتيق ولا يتسق مع تعريف القرصنة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ففي حالتين حديثتين من حالات القرصنة التي أبلغت سلطات بنن عنها مثلا اتهم القراصنة المشتبه فيهم بارتكاب جرائم عامة من قبيل السطو المسلح، والقتل مع سبق الإصرار، والتآمر. ثم إنه ما لم تُجرَّم أنماط أخرى من المسؤولية، مثل التآمر ستظل القدرة على مكافحة القرصنة وغيرها من أشكال الجريمة المنظمة محدودة للغاية. وإضافة إلى ذلك، لا يشمل القانون البحري لبنن الولاية القضائية العالمية المنصوص عليها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار فيما يتعلق بإلقاء القبض

على القراصنة ومحاكمتهم. ونتيجة لذلك، تقتصر تشريعات بنن المتعلقة بأعمال القرصنة المرتكبة في أعالي البحار على الأعمال التي يرتكبها مواطنوها أو الأعمال المرتكبة على متن السفن التابعة لها. ثم إن القانون البحري الوطني، على الرغم من احتوائه على قواعد لتحقيق مختلف السلطات الوطنية في الجرائم المرتكبة في البحر والتعامل مع المشبوهين الذين يلقى عليهم القبض في البحر، يحتاج إلى التحديث والتبسيط.

الجهود الوطنية لمكافحة القرصنة في بنن

١٥ - بالإضافة إلى المبادرات الدبلوماسية المكثفة التي قام بها مؤخرا الرئيس يايي لطلب الحصول على المساعدة الإقليمية والدولية في مكافحة القرصنة في بنن، تنفذ السلطات الوطنية عدة مبادرات أخرى لمواجهة هذا الخطر. وكخطوة أولى، استثمرت الحكومة في شراء أصول عسكرية وبحرية وجوية لتعزيز قدراتها في مجال الأمن البحري. فقد اشترت ثلاثة زوارق جديدة لخفر السواحل وطائرتين جديدتين للمراقبة من أجل مساعدة الزورقين الصغيرين اللذين تشغِّلهما حاليا دوريات البحرية قرب السواحل. وبفضل السفن الجديدة، التي من المقرر أن تستلمها بنن من صانع خارجي في الربع الأول من عام ٢٠١٢، ستتمكن البحرية من القيام بدوريات في المنطقة الاقتصادية الخالصة. واتخذت وزارة المالية خطوات لكي تضمن أن تغطي الميزانية الوطنية تكاليف صيانة هذه الأصول. ويجري أيضا تحسين نظام المراقبة البحرية لبنن عن طريق تركيب منظومتي رادار ساحليتين ستوفران تغطية لحركة السفن في مياه بنن. كما وضعت ترتيبات للسفن التي تقوم بعمليات الشحن من سفينة لأخرى للقيام بذلك في منطقة آمنة محددة لذلك الغرض قرب السواحل تحت حماية البحرية التابعة لبنن.

١٦ - وأنشأت الحكومة آليتين وطنيتين للتنسيق لمعالجة مسائل الأمن البحري هما: المجلس الوطني على المستوى الوزاري، واللجنة التقنية على المستوى التنفيذي. وفي أثناء الزيارة التي قامت بها البعثة، لم يكن المجلس الوطني، الذي يُتوقع منه أن يضع سياسة وطنية للأمن البحري، قد عقد اجتماعه الأول. ومع أن اللجنة التقنية بدأت اجتماعاتها، ولو بصفة غير منتظمة، فإن التمثيل على مستوى الإدارات غير ثابت، مما يطرح تحديا لهذه الآلية من حيث وضع سياسة وطنية، وتوضيح أدوار ومسؤوليات الإدارات والوكالات المشاركة، والتشجيع في اتباع نهج تعاوني في مجال إنفاذ القانون البحري.

١٧ - ومع أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ما زالت في مراحلها الأولية، فإنها تؤتي بعض الثمار. فحتى الآن، دُمرت ثماني سفن مهجورة قبالة ساحل بنن كان القراصنة

يستخدمونها أحيانا كقواعد لهم. وبالإضافة إلى ذلك، تجري السلطات حاليا تحقيقات فيما يتعلق بتسعة أفراد ألقي القبض عليهم واحتجزوا فيما يتصل بهجمات مسلحة وقعت في المياه الساحلية لبنن.

الجهود الإقليمية الرامية إلى المساعدة في مكافحة القرصنة في بنن

١٨ - في أعقاب الحملة الدبلوماسية التي قام بها الرئيس يايي لحشد الدعم الإقليمي، تم التوصل إلى اتفاق مع غودلاك جوناثان، رئيس نيجيريا، أفضى إلى استهلال بنن ونيجيريا برنامجا مدته ستة أشهر لتسيير دوريات مشتركة على طول سواحل بنن اعتبارا من ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقد عرف البرنامج باسم ''عملية الرخاء''، وهو يُنفذ تحت القيادة التعبوية لنيجيريا والقيادة التشغيلية لبنن. وتوفر نيجيريا نسبة خمسة وتسعين في المائة من الدعم اللوجستي اللازم للعملية المشتركة، ويشمل ذلك على وجه الخصوص طائرتين مروحيتين وسفينتين بحريتين وزورقين من زوارق الاعتراض. وتساهم بنن بسفينتين ''دفاعيتين'' قدمتهما حكومة الولايات المتحدة. وتقدر مساهمة بنن في العملية بما مجموعه الشهري ٢٣٤ ٣٤٧ ٤٩٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (أي نحو ٤٦٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، وهو ما يعادل نسبة خمسة في المائة من التكلفة الإجمالية للعملية. ومنذ بدء بنن ونيجيريا ''عملية الرخاء''، تراجع عدد هجمات القرصنة الناجحة. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، جرى احتجاز ناقلتين كبيرتين اشتبه في قيامهما بعمليات نقل غير قانونية من سفينة لأخرى وسُلمتا إلى سلطات بنن، وتم في الوقت نفسه إنقاذ ثلاث سفن للصيد وناقلة واحدة من محاولة قراصنة شن هجوم عليها. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت سفينتان أخريان بعمليات نقل غير قانونية من سفينة لأخرى، واحتجزتا أيضا وسُلمتا إلى السلطات.

١٩ - وبصرف النظر عما حققته العملية المشتركة من نجاح، فإنها تواجه قيودا شديدة تشمل الافتقار إلى مرافق الدعم اللوجستي للسفن المستخدمة في الدوريات. ونتيجة لذلك، يتعين على السفن النيجيرية المشارِكة في العملية الإبحار إلى لاغوس لإعادة التزود بالوقود وإجراء الإصلاحات. وتمثل تكاليف التشغيل الباهظة هي الأخرى تحديا خطيرا. ولكفالة استدامة هذه الدوريات المشتركة، يتعين إنشاء مرافق كافية في كوتونو لتوفير الدعم لعمليات إعادة التزود بالوقود، والصيانة، وتخزين اللوازم المستخدمة في العمليات المشتركة. وسيقوم البلَدان باستعراض البرنامج المشترك بحلول نهاية الأشهر الست في آذار/مارس ٢٠١٢، وذلك بغية اتخاذ قرار بشأن استمرار الترتيب من عدمه. وبالنظر إلى محدودية قدرة بنن على أن

تتولى منفردة منع هجمات القراصنة في مياهها الإقليمية، فإن توقف هذه الدوريات بعد آذار/مارس ٢٠١٢ من شأنه أن يقوض بشدة الأمن البحري في هذا البلد.

التدابير الدولية الرامية إلى دعم جهود مكافحة القرصنة في بنن

٢٠ - إضافة إلى طلب الدعم من الأمم المتحدة، كاتَب الرئيس يايي أيضا العديد من الدول الأعضاء طالبا المساعدة في التصدي لتهديدات القرصنة على طول سواحل بنن. ووردت ردودٌ من بلدان منها بلجيكا والصين وفرنسا والولايات المتحدة، وكانت مشجعة للغاية. ويقدم بعض الشركاء الدوليين بالفعل الدعم التقني أو يلتزمون ببرامج ثنائية تنفذ مع بنن دعما لاستراتيجيتها المتعلقة بالأمن البحري. وتقوم حكومة فرنسا بتمويل مشروع مدته ثلاث سنوات يعرف باسم ''صندوق التضامن لتوفير التمويل للمجالات ذات الأولوية: توفير الدعم لإصلاح قطاع الأمن البحري في خليج غينيا''. ويهدف المشروع، الذي ستبلغ تكلفته ما يقدر بمليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، إلى بناء قدرات قوات الأمن الوطنية في بنن وتوغو وغانا لتمكين تلك القوات من ضمان الأمن البحري الفعال. ووافقت حكومة الصين أيضا على تقديم التمويل لشراء سفينة، في حين تعهدت حكومة الولايات المتحدة بتقديم مبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة على وضع استراتيجية بحرية وطنية. ويضاف إلى ذلك أن كلا من أستراليا والولايات المتحدة تعهد أيضا وقت زيارة البعثة بإيفاد بعثات تقييم إلى بنن.

٢١ - والاتحاد الأوروبي هو أيضا شريك رئيسي في مكافحة القرصنة في خليج غينيا، حيث إنه ينفذ برنامجا عن القرصنة البحرية تستفيد منه بنن وغيرها من بلدان غرب ووسط أفريقيا. ويركز البرنامج الذي بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ على جملة أمور منها الأمن البحري والسلامة البحرية وتبادل المعلومات البحرية وتعزيز القدرات التشغيلية لخفر السواحل ووكالات إنفاذ القانون.

توصيات لمكافحة القرصنة في بنن

٢٢ - ترد فيما يلي توصيات لمكافحة القرصنة في بنن:

توصيات موجهة إلى حكومة بنن:

(أ) اعتماد استراتيجية وطنية للأمن البحري؛

(ب) إنشاء لجنة وطنية مشتركة بين الإدارات تعنى بالأمن البحري وتضم وكالات ووزارات وطنية مسؤولة عن السلامة والأمن البحريين، وهي تشمل في جملة

ما تشمله قطاعات النقل والشؤون البحرية والموانئ والشرطة والبحرية والدرك والجمارك والشؤون المالية ومراقبة الحدود ومصائد الأسماك والطاقة والشؤون الخارجية والداخلية، وذلك تنفيذا للاستراتيجية الوطنية للأمن البحري. وستكون اللجنة المحاور الوطني الرئيسي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالأمن البحري، بما في ذلك مسائل إقامة الشراكات مع الجهات الدولية المعنية؛

(ج) تأليف جبهة موحدة مع البلدان الساحلية المجاورة لمنع القراصنة من التحول من ميناء لآخر؛

(د) الانضمام إلى الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر المبرمة في عام ١٩٧٩ وإلى بروتوكولي عام ٢٠٠٥ الملحقين بالاتفاقية الدولية لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، ووضع القوانين الكفيلة بإدماج هاتين الاتفاقيتين في التشريعات الوطنية؛

(هـ) إجراء استعراض دقيق للإطار القانوني القائم في بنن حتى يتسنى الاستعانة به لضمان الملاحقة القضائية الفعالة لأعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر، ومواجهة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية والمرافق المرفئية والمنشآت البحرية؛

(و) وضع خطة استراتيجية في مجال الاتصال لتوعية الجمهور وتثقيفه بشأن السياسات البحرية، وإذكاء الوعي بالمسائل البحرية؛

(ز) وضع أنظمة لتسيير الدوريات من البر والمراقبة وجمع المعلومات لمواصلة تعزيز الأمن البحري، بسبل منها إرساء برنامج لمراقبة ''المياه/السواحل''؛ وتعزيز برامج الاتصال بالجمهور لتشجيع عمال الموانئ والصيادين والبحارة والمجتمعات المحلية التي تعيش على السواحل على المراقبة والتسجيل وإبلاغ خفر السواحل وسلطات إنفاذ القانون؛ وإرساء ثقافة وإطار لتبادل المعلومات من أجل جمع البيانات وتحليلها ونشرها؛

(ح) كفالة وضع إجراءات تشغيل موحدة تنظم أنشطة السفن التي تقوم بأعمال النقل من سفينة لأخرى في المياه الواقعة قبالة سواحل بنن، وإبلاغ منظمات قطاع النقل البحري والمنظمة البحرية الدولية بها؛

(ط) استخدام نظام المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وأدواتها وخدماتها، واستغلال الشبكات القائمة والتنسيق مع الهيئات الدولية لدعم إنفاذ القانون فيما يتصل بالجرائم المرتكبة في البحر؛

(ي) توفير التدريب لأفراد السلك القضائي، بمن فيهم القضاة وأفراد النيابة العامة، بشأن مسائل إنفاذ القانون البحري وذلك بالتنسيق مع القوات البحرية والهيئة البحرية؛

(ك) تعزيز القضاء من خلال تقديم المساعدة إلى النيابة العامة والمحاكم فيما يتعلق بجوانب إنفاذ القانون البحري مع التركيز على جرائم مثل القرصنة، والاتجار بالمخدرات وبالبشر، وإغراق النفايات، والصيد غير المشروع وغير المنظم، والاتجار في الأسلحة الصغيرة؛

(ل) وضع خطة وطنية للأمن البحري تحدد القدرات الراهنة والثغرات الموجودة، وتبين الاحتياجات المستقبلية في مجال إدارة وإصلاح قطاع الأمن البحري، وتعرض مبررات مواصلة الاستثمار في الأمن البحري؛

توصيات موجهة إلى الشركاء الدوليين:

(أ) توفير التمويل والدعم لكفالة تسيير عدد كاف من الدوريات قبالة سواحل بنن بسبل منها مثلا المداومة على الدوريات المشتركة بين نيجيريا وبنن، وذلك ريثما يجري تشغيل قوة وطنية فعالة لضمان الأمن البحري؛

(ب) اتخاذ خطوة فورية تتمثل في المساهمة في تمويل شراء بنن لسفن بحرية وطائرات أو التبرع بالبُنى الأساسية الداعمة أو أنظمة الرادار أو غيرها من المعدات، إضافة إلى تقديم المساعدة في بناء القدرات من أجل تعزيز قدرات بنن في مجال الأمن البحري؛

(ج) القيام، على المدى البعيد، بتوفير المساعدة فيما يتصل بتبادل المعلومات وبناء القدرات بغية تعزيز قطاع الأمن البحري في بنن وتمكين المؤسسات الأمنية الوطنية، وخاصة القوات البحرية والجوية في بنن، من زيادة فعالية الدوريات والمراقبة البحرية؛

توصيات موجهة إلى الأمم المتحدة:

(أ) الإسهام في تنسيق المساعدة الدولية دعما لجهود بنن الرامية إلى مكافحة تهديدات القرصنة؛

(ب) تقديم المساعدة التقنية إلى بنن من أجل وضع التشريعات الكفيلة بدمج الصكوك البحرية الدولية في القانون الوطني؛

(ج) مساعدة السلطات الوطنية على وضع برنامج وطني متكامل لمكافحة القرصنة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛

(د) مساعدة بنن وغيرها من الدول الأعضاء في المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا على تنفيذ مذكرة التفاهم المتعلقة بإنشاء شبكة متكاملة دون إقليمية لخفر السواحل في غرب ووسط أفريقيا.

نطاق الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في بنن

٢٣ - لقد أصبحت بنن ميناء إبحار رئيسي لسعاة نقل المخدرات ولإعادة شحن كميات كبيرة من الكوكايين والهيروين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. وفي شهري نيسان/أبريل وحزيران/يونيه ٢٠١١، ضبطت السلطات شحنة تتكون من ٢٠٠ كيلوغرام من الهيروين و ٤٥٠ كيلوغراما من الكوكايين، على التوالي، في ميناء كوتونو. وإضافة إلى ذلك، ضُبط في باكستان وكولومبيا ٢٠٠ كيلوغرام من الهيروين و ٥٠٠ كيلوغرام من الكوكايين متجهة إلى بنن في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١١، على التوالي. ويُزرع القنّب ويُستهلك محليا أو يُصدّر إلى نيجيريا لمزيد من المعالجة. وإضافة إلى ذلك، يجري في بنن على نطاق واسع الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية وتعاطيها، ويكون مصدرها آسيا ونيجيريا. كما يتفشّى الاتجار بالأدوية المزيفة.

٢٤ - وتنشط شبكات الجريمة المنظمة على نحو خاص في مناطق تخزين النفط وفي الاتجار بالكوكايين والأطفال والأدوية المزيفة والسجائر. كما تتزايد عمليات الاتجار غير المشروع بالكحول والأسمنت والسيارات. وهناك عدة عوامل تجعل من بنن هدفا سهلا للمتجرين، تشمل محدودية قدرات إنفاذ القانون وسهولة اختراق الحدود ودور بنن باعتبارها مركزا رئيسيا للتصدير والاستيراد.

٢٥ - وينتشر الاتجار بالأطفال على نطاق واسع ويؤججه فقر الأسر الريفية. ويؤخذ الأطفال للعمل مقابل أجور ضئيلة أو من دون أجر في المتاجر أو المزارع في بلدان أجنبية. كما أبلغ عن حالات اتجار بالأطفال لأغراض البغاء أو لاستغلالهم في المواد الإباحية. وأدى الاتجار بالنفط إلى نشوء تجارة سرية تزدهر اعتمادا على شراء النفط المهرب وبيعه. وأدت محاولات السلطات إلى مواجهة هذه المسألة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى وقوع صدامات عنيفة مع الشرطة. ووفقا للتقديرات المحلية، تأتي نسبة ٨٠ في المائة من النفط المباع في بنن من التهريب، مما أدى إلى إغلاق العديد من محطات الوقود القانونية التي لا تستطيع التنافس على نحو مربح مع مشغلي المحطات غير المشروعة.

٢٦ - ويتزايد ارتكاب جرائم النهب المسلّح ضد المنشآت التجارية والمصارف وسرقة السيارات الفاخرة. وأبلغت البعثة بأن العصابات قد نجحت أيضا في استهداف قوافل نقل المرتبات الحكومية. كما أبلغ عن زيادة انتشار الأسلحة الصغيرة منذ صيف عام ٢٠١١.

٢٧ - ويصعب جدا حماية حدود بنن البرية البالغ طولها ١ ٩٨٩ كيلومترا مع توغو وبوركينا فاسو والنيجر ونيجيريا وساحلها الممتد لمسافة ١٢١ كيلومترا على خليج غينيا. كما ثبت أنه يتعذّر على الشرطة مراقبة البحيرات والأنهار، التي يستخدمها أحيانا المجرمون للنقل بقوارب سريعة. وإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تُستخدم الطريق الرئيسية التي تربط لاغوس بأكرا لأنشطة إجرامية.

٢٨ - ويموّل الاتحاد الأوروبي نظام معلومات للشرطة في بنن وغانا، تطوّره الإنتربول. وفي إطار هذا النظام، ستُنشأ قاعدة بيانات وحيدة وتتاح لجميع دول غرب أفريقيا البالغ عددها ١٥ دولة.

الإطار القانوني لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في بنن

٢٩ - بنن طرف في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بالمخدرات والجريمة، بما فيها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وهي طرف أيضا في عدة بروتوكولات لمكافحة الإرهاب. وإضافة إلى ذلك، سنّ البلد عدة قوانين لمكافحة أشكال محدّدة من الجريمة المنظمة، بما في ذلك القانون رقم ٩٧-٠٢٥ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، بشأن مكافحة المخدرات والسلائف؛ والقانون رقم ٢٠٠٦-١٤ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بشأن منع غسل الأموال وكشفه وتجريمه؛ والقانون رقم ٢٠١١-٢٠ المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١، بشأن الفساد؛ والقانون رقم ٢٠٠٦-٠٤ المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، بشأن الاتجار بالأطفال. ولدى البلد أيضا وحدات لإنفاذ القانون متخصصة في التحقيق بشأن الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأطفال ووحدة للاستخبارات المالية تركز على كشف غسل الأموال ومنعه.

٣٠ - غير أن الإطار القانوني العام ونظام العدالة في البلد يحتاجان إلى مراجعة وإصلاح. وعلى وجه الخصوص، فقد عفا الزمن على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٦٧ في بنن. وأُبلغت البعثة بأن مشاريع نصوص منقّحة قد قدّمت إلى الجمعية الوطنية ولكنها لم تُدرس بعد. وتنفيذ التشريعات الوطنية والصكوك الدولية في مجال المساعدة القانونية محدود جدا. وعلى سبيل المثال، هناك قوانين لمكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال ولكنها نادرا ما تُنفذ. وإضافة إلى ذلك، تواجه أجهزة إنفاذ القانون والهيئة القضائية صعوبات في إجراء التحقيقات بسبب عدة عوامل، منها عدم توافر الموظفين والموارد

والمعدات، وعدم كفاية التدريب، والقدرات المحدودة لأجهزة إنفاذ القانون، والافتقار للتنسيق بين الأجهزة، خصوصا بين القوات الأمنية.

توصيات لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في بنن

٣١ - ترد فيما يلي توصيات لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في بنن:

توصيات موجهة إلى حكومة بنن:

(أ) مراجعة قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية لسنة ١٩٦٧ اللذين عفا عليهما الزمن واستبدالهما؛

(ب) تعزيز مؤسسات الدولة لتمكين نظامي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون من العمل بصورة جيدة، وخصوصا من خلال توفير الدعم لمختلف أجهزة إنفاذ القانون؛

(ج) تقديم مساعدات خاصة إلى وحدات الأمن البحرية وأمن المطارات من أجل تعزيز قدراتها على اعتراض عمليات التهريب والاتجار بالمخدرات وسائر عمليات الجريمة المنظمة؛

(د) إنشاء وتدريب وحدات متخصصة في الشرطة القضائية تُكلّف بمسؤولية مكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة؛

(هـ) توفير معدّات لتيسير المراقبة وتعزيز قدرات التحاليل الجنائية؛

توصية موجهة إلى الأمم المتحدة:

مساعدة السلطات الوطنية على وضع برنامج وطني متكامل لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك القرصنة.

خامسا - القرصنة في خليج غينيا

٣٢ - بعد بنن، انتقلت بعثة التقييم إلى نيجيريا في يومي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وإلى غابون في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ثم إلى أنغولا في يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لمقابلة الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، على التوالي، وكذلك السلطات الوطنية في البلدان الثلاثة. وانصب

تركيز المناقشات على تقييم مدى التهديد الذي تمثله القرصنة في المنطقة واستكشاف الخيارات المحتملة للتصدي له على الصعيدين الإقليمي والدولي.

مدى التهديد الذي تمثله القرصنة في المنطقة

٣٣ - خليج غينيا منطقة جغرافية تمتد من غينيا في شمال غرب القارة الأفريقية إلى أنغولا في وسط الجزء الجنوبي من القارة. والمنطقة مصدر متنام للنفط والكاكاو والمعادن. وتُنتج بلدان خليج غينيا مجتمعة ما يزيد على ٥ ملايين برميل من النفط يوميا وما يزيد على ثلاثة أرباع إنتاج العالم من الكاكاو. والمنطقة غنية أيضا بالمعادن، بما فيها البوكسيت في غينيا والذهب في غانا، وموارد غير مستغلة، كرُكاز الحديد، في ليبريا وبلدان أخرى.

٣٤ - ولا يبدو أن ثمة بلدا في المنطقة يمتلك وحده القدرة على مواجهة انعدام الأمن البحري، حيث يقع العديد من هجمات القراصنة خارج المياه الإقليمية الوطنية وتصل إلى المناطق الاقتصادية الخالصة. ورغم دور نيجيريا المحوري في مساعدة أحد بلدان المنطقة الأكثر ضعفا، أي بنن، من خلال دوريات بحرية مشتركة، فهناك حاجة إلى نهج أوسع نطاقا. والقرصنة لا تؤثر على الدول الساحلية فحسب، بل تؤثر أيضا على البلدان الداخلية وغير الساحلية، التي تعتمد على البحر في صادراتها ووارداتها. ويُقدّر أن القرصنة تسبّب حاليا خسارة سنوية مقدارها بليونا دولار للاقتصاد في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

٣٥ - ويستهدف القراصنة في الجزء الواقع في وسط أفريقيا من منطقة خليج غينيا كلا من منصات التنقيب عن النفط والسفن، وذلك بغية الاستيلاء على الأموال ومعدات الاتصالات والبضائع من الطواقم والركاب. وفي بعض الحالات، احتُجز رهائن طلبا للفدية. ومن جهة أخرى، تقع الهجمات في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية عموما خلال عمليات النقل من سفينة إلى أخرى، بغية سرقة شحنات النفط وغيرها من الأصول العالية القيمة. وفي حين أن دول غرب أفريقيا قد بدأت للتو في السعي لإيجاد سبل وأساليب لمواجهة تهديد القرصنة على الصعيد الإقليمي، فقد بدأت دول وسط أفريقيا الساحلية، والتي ينتج معظمها النفط، بالفعل في اتخاذ تدابير تصدّ متسقة لمكافحة القرصنة.

مذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمة البحرية الدولية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا

٣٦ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عقدت المنظمة البحرية الدولية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا اجتماعا في داكار لمناقشة إنشاء نظام يتيح لمختلف الكيانات الوطنية المسؤولة عن الاضطلاع ”بمهام خفر السواحل“ التعاون على الصعيدين المحلي والإقليمي لما فيه مصلحة غرب ووسط أفريقيا ككل. وقد أفضى ذلك إلى إعداد مذكرة التفاهم المتعلقة

بإقامة شبكة متكاملة دون إقليمية لخفر السواحل في غرب ووسط أفريقيا التي اعتُمدت في تموز/يوليه ٢٠٠٨، ووقَّعتها ١٥ دولة ساحلية من المنطقة. وتهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تعزيز السلامة والأمن البحريين وإنفاذ القانون البحري في أنحاء المنطقة، وهي أساس استراتيجية الأمن البحري ضمن الميثاق الأفريقي للنقل البحري الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في ديربان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وهي أيضا أساس خطط العمل الوطنية والإقليمية التي يتعين على دول المنطقة وضعها من أجل تفعيل الشبكة المتكاملة لمهام خفر السواحل.

الجهود التي تبذلها منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية لمكافحة القرصنة

٣٧ - إضافة إلى الانضمام كأطراف موقعة على مذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمة البحرية الدولية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، انضوت بلدان وسط أفريقيا مجتمعة تحت مظلة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل اتخاذ خطوات جماعية لمكافحة القرصنة. وعلى الرغم من نقص الموارد لديها، فإنها وضعت هيكلا مشتركا وشاملا للأمن البحري يمكن أن يكون نموذجاً جيداً لمنطقة خليج غينيا برمتها.

٣٨ - وقد وُضعت استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الأمن البحري بناء على طلب توجه به في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨ مجلس الوزراء في مجلس السلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية. وتقوم الاستراتيجية على ست ركائز، هي: '١' إدارة المعلومات؛ و '٢' المراقبة المجتمعية من خلال الكشف وتقاسم الأصول؛ و '٣' مواءمة الإجراءات التي تتخذها الدول في البحر على المستوى القانوني والوظيفي؛ و '٤' التمويل الذاتي، عن طريق ضريبة مشتركة؛ و '٥' اللوجستيات؛ و '٦' إضفاء طابع مؤسسي على المؤتمر البحري لوسط أفريقيا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اعتمدت لجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بروتوكولا ينص على إنشاء مركز دون إقليمي للأمن البحري ويُلزم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية بإجراء عمليات بحرية لمكافحة القرصنة. وقد أفضى ذلك إلى إنشاء المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، الذي يوجد مقره في بوانت نوار، بالكونغو.

٣٩ - وفي إطار تنفيذ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا استراتيجيتها للأمن البحري، قامت بتقسيم حيزها البحري إلى ثلاث مناطق هي ألف وباء ودال. وتشمل المنطقة ألف أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما تتألف المنطقة باء من أنغولا وغابون والكونغو، وتشمل المنطقة دال سان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون. ويشرف على كل منطقة من تلك المناطق مركز للتنسيق متعدد الجنسيات، وتعمل المراكز الثلاثة تحت قيادة المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا. وكانت المنطقة دال أول منطقة رأت

النور ردًّا على الهجمات العنيفة المتكررة التي يشنها القراصنة في المنطقة منذ عام ٢٠٠٦. وقد بدأت دوريات المراقبة المشتركة في تلك المنطقة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للجماعة الاقتصادية آلية للتمويل تتيح للبلدان في كل منطقة على حدة تجميع ضرائبها البحرية في ضريبة مشتركة واحدة من أجل تحقيق الأمن البحري. وعلى نفس المنوال، تتيح أيضا كل من أنغولا وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو الاستفادة من مراكزها العسكرية من أجل التدريب البحري الإقليمي.

٤٠ - ووفقا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أفضى تنفيذ الاستراتيجية في المنطقة دال إلى نتائج إيجابية بعد سنتين من العمل، وهو ما أدى إلى استقرار الحالة الأمنية في تلك المنطقة. وشهد نشاط القرصنة تراجعا كبيرا في المنطقة، وإن استمرت عمليات اقتحام عرضية في مياه الكاميرون وفي الشواطئ أحيانا. وشهد الصيد غير القانوني والتهريب أيضا تراجعا في المنطقة. ونتيجة للتقدم الذي أحرزته الجماعة الاقتصادية في مكافحة القرصنة، فإنها اقترحت على البعثة أن تستضيف منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية مؤتمر القمة الإقليمي المشترك المقترح عقده بين دول خليج غينيا بشأن القرصنة.

٤١ - ومع تحقيق هذه المكاسب، أُبلغت البعثة بأن فرادى دول وسط أفريقيا تجد صعوبة متزايدة في مواصلة تمويل ودعم العمليات البحرية بمفردها، ريثما يتم تشغيل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا. وعليه، أُعرِب عن الحاجة إلى تقديم مساعدة هامة لدول المنطقة ومختلف هياكل التنسيق التي أنشئت بالفعل في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا ومراكز التنسيق المتعددة الجنسيات، بغرض المساعدة على التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمن البحري للجماعة الاقتصادية.

٤٢ - وشددت غابون، التي تستضيف مقر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على فوائد التعاون الإقليمي في ميدان مكافحة القرصنة، بينما أبرزت الجهود الوطنية التي تبذلها. وأوضح بول تونغي، وزير خارجية غابون، أن قرار حكومة بلده اتخاذ الأمن البحري موضوعا للاحتفال بذكرى مرور واحد وخمسين عاما على استقلال غابون في آب/أغسطس ٢٠١١ يعبر عن عزم غابون على مواصلة مكافحة القرصنة وتعزيز حماية خطها الساحلي وأمنه.

الجهود التي تبذلها منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية لمكافحة القرصنة

٤٣ - لقد وقعت دول غرب أفريقيا على مذكرة التفاهم المبرمة بين المنظمة البحرية الدولية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، وشرعت المنطقة دون الإقليمية مؤخرا في اتخاذ

خطوات تحضيرية ملموسة صوب صياغة نهج مشترك في مجال الأمن البحري، في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي حين بدأ النقاش المتعلق بالقرصنة في اجتماع لجنة رؤساء أركان الدفاع التابعة للجماعة الاقتصادية الذي عقد في كوتونو في نيسان/أبريل ٢٠١٠، لم تقدم توصية إلى لجنة الجماعة الاقتصادية بوضع مفهوم لإدارة الأمن البحري على الصعيد الإقليمي إلا في اجتماع لجنة رؤساء أركان الدفاع الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وعندما اجتمع الرؤساء الخمسة عشر لأركان الدفاع ورؤساء القوات البحرية للمشاركة في اجتماع لجنة رؤساء أركان الدفاع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أضحت القرصنة وما يتصل بها من قضايا الأمن البحري على امتداد ساحل غرب أفريقيا تمثل تهديدا كبيرا لعدة دول أعضاء، ولا سيما بنن وتوغو وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا. ونتيجة لذلك، اتخذت اللجنة قرارا بتكليف لجنتها الفرعية المعنية بالأمن البحري بتقديم توصيات لوضع استراتيجية متكاملة للأمن البحري وخطة بحرية متكاملة.

٤٤ - وسيتولى استعراض مشروعي هاتين الوثيقتين الخبراء المعنيون بالأمن البحري التابعون للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قبل أن يجري عرضهما على مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة، الذي يضم وزراء الخارجية والدفاع والأمن الداخلي. وستعرض الوثيقتان فيما بعد على مؤتمر قمة رؤساء دول الجماعة الاقتصادية، المقرر عقده في الربع الأول من عام ٢٠١٢. وأُبلغت البعثة بأن خبراء من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا من المقرر أن يجتمعوا في بنن في شباط/فبراير ٢٠١٢ لمناقشة قضايا الأمن البحري في خليج غينيا قبل الموعد المقرر لعقد مؤتمر القمة الإقليمي المشترك لرؤساء دول غرب ووسط أفريقيا. وأُبلغت البعثة أيضا بأن مشروع الاستراتيجية المتكاملة للأمن البحري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا توائم أهدافها مع الخطط والاستراتيجيات والمبادرات البحرية القائمة في هذا الصدد، ولا سيما مع القرارات والمبادئ التوجيهية والتوصيات المنطبقة الصادرة عن الاتحاد الأفريقي، من قبيل مشروع الاستراتيجية البحرية الأفريقية المتكاملة التي يتولى الاتحاد الأفريقي إعدادها حاليا.

٤٥ - وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الذي التقت فيه البعثة بمسؤولين في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومسؤولين نيجيريين في أبوجا، وجه القراصنة من جديد ضربة في الساحل النيجيري، إذ شنوا هجوما على سفينة لإحدى شركات النفط التابعة للولايات المتحدة. وشدد أولوغبينغا أشيرو، وزير خارجية نيجيريا، خلال اجتماعه مع البعثة، على عزم حكومة بلده الذي لا يلين على القضاء على تهديد القرصنة انطلاقا من سواحله. وتحقيقا لتلك الغاية، اعتبر أن هناك فائدة مشتركة كبيرة في التعاون الإقليمي، لحرمان القراصنة من

الملاذات الآمنة التي يجدونها في أي مكان في المرافئ أو الأقاليم المجاورة. وأبلغ وزير الخارجية البعثة بأنه إضافة، إلى الدوريات البحرية المشتركة المستمرة مع بنن، اضطلعت نيجيريا أيضا بعمليات مشتركة مع تشاد والكاميرون.

لجنة خليج غينيا

٤٦ - أنشئت لجنة خليج غينيا في عام ٢٠٠١ في ليبرفيل ولكنها لم تبدأ العمل إلا في آذار/مارس ٢٠٠٧، بعد تشكيل أمانتها التنفيذية في لواندا. وتضم عضويتها ٨ دول، تقع سبعة منها في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية (أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وسان تومي وبرينسيبي وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو) وواحد منها في غرب أفريقيا (نيجيريا). وأنشئت اللجنة تلبية للحاجة إلى إطار دائم للمشاورات والمفاوضات بشأن التهديدات والتحديات المشتركة في المنطقة، خصوصا فيما يتعلق بالأمن البحري. وتشمل ولاية اللجنة تشجيع المشاورات الإقليمية لمنع وإدارة وتسوية التراعات التي قد تنشأ عن تعيين الحدود واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة داخل الحدود الإقليمية لأغراض تجارية واقتصادية. ونتيجة لعدم انعقاد اجتماع لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال السنوات الثلاث الماضية، كانت أنشطة اللجنة تقتصر أساسا على قيام الأمانة بمهامها اليومية.

٤٧ - وأوضحت اللجنة للبعثة أنها يمكن أن تكون جسرا بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بغية مواءمة سياساتهما وأنشطتهما في منطقة خليج غينيا المشتركة. ودعت اللجنة أيضا إلى تعديل عضويتها لكي تشمل جميع بلدان منطقة خليج غينيا. وأبلغ مانويل دومينغوس أوغوستو، وزير خارجية أنغولا، البعثة بأن أنغولا، بصفتها الوطنية وكبلد توجد فيه إحدى أكبر المناطق الساحلية في المنطقة وبصفتها رئيسة للجنة، تعتزم استضافة اجتماع وزاري ومؤتمر قمة للجنة في المستقبل القريب للحث على الاضطلاع بدور أقوى في مكافحة القرصنة في خليج غينيا.

المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا

٤٨ - أنشئت المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا لتقديم خدمات تتسم بفعالية التكلفة في مجال النقل البحري لبلدان المنطقة دون الإقليمية وتركز على تعزيز السلامة ومكافحة التلوث. وتضم المنظمة ٢٠ دولة تقع على ساحل غرب ووسط أفريقيا و ٥ دول غير ساحلية. والدول الساحلية الأعضاء في المنظمة هي أنغولا وبنن وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وغابون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وليبريا وموريتانيا ونيجيريا؛ أما الدول الأعضاء غير الساحلية فهي بوركينا فاسو وتشاد وجمهورية

أفريقيا الوسطى ومالي والنيجر. والهيئة الرئيسية المعنية باتخاذ القرارات في المنظمة هي الجمعية العامة لوزراء النقل في الدول الأعضاء، التي تجتمع في دورات عادية كل سنتين وفي دورات استثنائية عند الحاجة.

٤٩ - ورغم قلة الإشارة إلى المنظمة خلال اجتماعات البعثة مع المحاورين على الصعيدين الوطني والإقليمي، تجدر الإشارة إلى أنها بادرت بعدة برامج ترمي إلى تعزيز التعاون في قطاع النقل البحري، ومعالجة القضايا المتعلقة بأمن السفن والأمن الساحلي، وتحسين أعمال الشرطة البحرية وحماية البيئة.

الشواغل الإقليمية المشتركة

٥٠ - شدد المحاورون الإقليميون في وسط وغرب أفريقيا على السواء على ضرورة تطبيق حلول أفريقية على المشاكل الأفريقية. ولئن كان بعضهم قد أعربوا عن تقبلهم لفكرة قيام سفن حربية أجنبية بدوريات في خليج غينيا، على غرار العمليات البحرية الدولية قبالة سواحل الصومال، فقد نبه كثيرون منهم إلى أن ردا بحريا دوليا قويا في خليج غينيا قد يثير خلافا شديدا، لا سيما بسبب الاحتراس السائد في الإقليم إزاء التصورات المتعلقة بالتدخل الأجنبي. ورئي أيضا أن إدخال سفن حربية أجنبية إلى المياه الساحلية لخليج غينيا لمنع هجمات القراصنة المحتملة قد يؤدي إلى عدم الاستقرار مما يساعد لو اجتذب أيضا هجمات إجرامية أو إرهابية تستهدف السفن الحربية الأجنبية.

٥١ - وتكررت الدعوات من مختلف المحاورين إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور التيسير والتنسيق فيما يتعلق بمسألة القرصنة. واتفق كثيرون على أن الأمم المتحدة، بوصفها هيئة حكومية دولية محايدة مسؤولة عن السلم والأمن الدوليين، هي المحفل الأمثل لتعبئة القادة والبلدان والمنظمات في غرب ووسط أفريقيا من أجل العمل على وضع إطار مشترك للأمن البحري في خليج غينيا، وفي نهاية المطاف تعبئة وتنسيق المساعدة الدولية لدعم هذه الجهود الإقليمية. كما اقترح كثيرون أن تساعد الأمم المتحدة في تجنب ازدواجية الجهود أو الثغرات في التصدي لخطر القرصنة في خليج غينيا. وبصفة خاصة، اعتُبر أن من الضروري توفير موارد كافية تلبي الاحتياجات المحددة.

٥٢ - وشدد بعض المحاورين على أنه في حين ينبغي أن تقدم الأمم المتحدة مساعدة للمنظمات الإقليمية لبناء القدرات، ينبغي ألا تقوم الهيئة العالمية ذاتها بتنفيذ المبادرات الإقليمية، وهو أمر ينبغي أن يظل مسؤولية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لوسط أفريقيا ولجنة خليج عدن. وقيل للبعثة إن تلك المنظمات الإقليمية ستتولى زمام العملية، مع العمل في إطار ولاية يسندها مجلس الأمن.

٥٣ - وشدد جميع المحاورين على أهمية ضمان إشراك الاتحاد الأفريقي في أي مبادرة متعلقة بالأمن البحري في القارة، وكذلك مشاركة البلدان الخلفية في أي استراتيجية إقليمية للأمن البحري. وإضافة إلى ذلك، شدد معظمهم على أنه ينبغي لأي استراتيجية شاملة للأمن البحري أن تتجاوز القرصنة وتشمل السياسات المتعلقة بمكافحة تهديدات سائر أعمال الجريمة المنظمة عبر الوطنية بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، والصيد غير المشروع للأسماك، وإلقاء النفايات السمية، والهجرة الداخلية أو الخارجية غير المشروعة أو السرية.

الاحتياجات الإقليمية الجماعية

نظام المراقبة

٥٤ - مع وجود ترتيب يتعلق بقوة بحرية مشتركة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ليس هناك أي ترتيب مشترك لإجراء الدوريات ومراقبة المجال البحري لمنطقة خليج غينيا برمتها على نحو فعال. ولا يوجد نظام جماعي للمراقبة يشمل رادارات ساحلية تغطي خط ساحل خليج غينيا، وإن بدأت بعض الدول تركيب وتشغيل رادارات ساحلية وطنية، لا سيما في إطار برامج ثنائية للتعاون في مجال الدفاع مع فرنسا والولايات المتحدة.

التمويل

٥٥ - يعرقل عدم وجود عملية دائمة لتوفير المعدات وتمويل الأنشطة المتعلقة بالأمن والسلامة البحريين قدرة الدول على العمل على النحو الأمثل في هذا المجال. ويمكن أن تستمد هذه الأموال من اعتمادات الدول في الميزانية العادية والتبرعات الواردة من أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع البحري أو من الرسوم المفروضة على النشاطات التجارية في البيئة البحرية. ويمكن عندئذ استخدام الأموال لشراء معدات للأمن البحري والحفاظ عليها وتدريب الموظفين أو تنفيذ البرامج المعتمدة لبناء قدرات الوكالات البحرية المعنية.

تبادل المعلومات

٥٦ - لا يوجد نظام رسمي لجمع المعلومات وتبادلها بين الدول أو المنظمات في المنطقة. وتقتضي كفاءة تنسيق الأنشطة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك مراكز العمليات البحرية، وضع إجراءات مشتركة، لا سيما فيما يتعلق بالعمليات وتبادل المعلومات. ويتعين أيضا وضع إجراءات تشغيلية موحدة وبرامج تدريب مشتركة بشأن عمليات الشرطة البحرية.

الإطار القانوني

٥٧ - لا توجد لدى معظم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أطر قانونية ملائمة تشمل الإجراءات التي تتخذ في البحار والسياسات الرامية إلى التصدي لأعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن. ومن الضروري النظر في سن تشريعات بحرية وطنية لتنظيم الأنشطة ومجالات التعاون مع الدول المجاورة.

الوعي بالمجال البحري

٥٨ - المجال البحري قطاع متعدد التخصصات يضم الأنشطة العسكرية وأنشطة النقل البحري المدني وصيد الأسماك وأنشطة الترفيه ومصالح الدفاع البحري. غير أن العديد من الإدارات الوطنية في المنطقة ذات وعي محدود على ما يبدو بالنطاق الكامل للمجال البحري. ولذا، فإن تحديات البحر تترك عموما للقطاع العسكري، مع تجاهل المصالح الشرعية للمدنيين، لا سيما فيما يتعلق بالنقل والتجارة. ومن ثم، فهناك حاجة إلى إذكاء الوعي على الوجه المناسب بالمجال البحري على أوسع نطاق ممكن، على الصعيدين الوطني والإقليمي.

توصيات لمكافحة القرصنة في خليج غينيا

٥٩ - فيما يلي توصيات لمكافحة القرصنة في خليج غينيا:

توصيات موجهة إلى الجهات الإقليمية المعنية:

(أ) ينبغي عقد مؤتمر القمة الإقليمي لرؤساء دول خليج غينيا، الذي دعت إلى عقده الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، والذي أيده مجلس الأمن في قراره ٢٠١٨ (٢٠١١)، في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠١٢، بهدف وضع استراتيجية إقليمية شاملة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا؛

(ب) وفي انتظار انعقاد مؤتمر القمة الإقليمي المقترَح، ينبغي أن تنظر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا في اتخاذ تدابير فورية لضمان قدر أكبر من التعاون بينها على مستوى الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز الأمن البحري في خليج غينيا، مع مراعاة الأحكام الواردة في مذكرة التفاهم المبرَمة بين المنظمة البحرية الدولية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنظر على وجه التحديد في إمكانية دمج أنشطتها في مجال المراقبة البحرية وجمع المعلومات

والحماية، وكذلك أن تنظر في اتباع نهج مشتركة إزاء أصحاب السفن وشركات التأمين ووكالات إنفاذ القانون الدولي، في المسائل المتعلقة بالأمن البحري في خليج غينيا؛

(ج) وينبغي أن تنسق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا ودول المنطقة تنسيقاً وثيقاً مع الاتحاد الأفريقي في الجهود الهادفة إلى التصدي لتهديد القرصنة في منطقة خليج غينيا؛

(د) وينبغي تعميم الوعي بأهمية وجدوى الأمن البحري في السياسات الوطنية لحكومات المنطقة والترويج لهما لدى الجمهور. وينبغي أيضا تعزيز إدارة قطاع الأمن البحري في تلك السياسات الوطنية؛

(هـ) وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في بدء تسيير دوريات بحرية مشتركة في خليج غينيا و/أو في تكثيف هذه الدوريات؛

(و) ومن أجل مواصلة تعزيز الأمن البحري، ينبغي لدول غرب ووسط أفريقيا أن تستحدث نُظما برية لإجراء الدوريات والمراقبة وجمع المعلومات، بطرق منها وضع برنامج للمراقبة من ''المياه/الشواطئ''؛ وتعزيز برامج التوعية العامة لتشجيع العاملين في الموانئ والصيادين والجماعات التي تعيش في السواحل والبحّارة على المراقبة والتسجيل وإبلاغ أجهزة خفر السواحل وسلطات إنفاذ القانون؛ وينبغي تطوير ثقافة تقوم على تبادل المعلومات ووضع إطار لجمع البيانات وتحليلها ونشرها؛

(ز) وفيما يتعلق بالنظام الآلي لتحديد هوية السفن، ينبغي أن تُجري دول غرب ووسط أفريقيا عمليات تقييم لاحتياجاتها، بما في ذلك تحليل نقاط الاختناق الرئيسية والمناطق الحرجة، بهدف استعراض الهياكل الأساسية القائمة، وتحديد المعدات والتدريبات الإضافية المطلوبة؛

(ح) ومن أجل استخدام بيانات نظام تحديد هوية السفن وتتبعها عن بعد، ينبغي أن تنشئ دول غرب ووسط أفريقيا مراكز وطنية لديها بيانات هذا النظام أو أن تستخدم مراكز البيانات الأخرى لتستوفي المتطلبات التنظيمية التي نصت عليها الاتفاقية الدولية لحماية الأرواح في البحر والالتزامات بموجب الاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحر؛ وينبغي لها أيضا إبلاغ المنظمة البحرية الدولية بمركز البيانات الذي سيُستخدَم؛ وتحليل تكلفة تتبع دولة الميناء استنادا إلى الحركة المرفئية الحالية؛ والنظر في إنشاء مضلعات محددة في المناطق الحرجة لتتمكن الدول الساحلية من تتبع السفن؛

(ط) وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في اتخاذ تدابير لبناء القدرات اللازمة لتجريم أعمال القرصنة ولدعم تطوير المؤسسات القضائية التي تبت في هذه المسألة؛

(ي) وينبغي أن تنظر وكالات إنفاذ القانون في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في اتخاذ خطوات لإقامة روابط مع الشبكات الإقليمية والدولية القائمة لمكافحة الجريمة المنظَّمة، بما في ذلك الأنشطة الإجرامية في عرض البحر. وينبغي لها بوجه خاص أن تنظر في الانضمام إلى النظام العالمي لاتصالات الشرطة على مدار الساعة ٧ أيام في الأسبوع، الذي أنشأته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والذي يُعرف بالرمز I-24/7، بما يتيح لها تبادل المعلومات وتنسيق أنشطتها والاطلاع على قواعد بيانات الإنتربول؛

توصيات موجهة إلى الشركاء الدوليين:

(أ) تقديم الدعم اللوجستي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تحسين قدراتها على مكافحة القرصنة في خليج غينيا، ولا سيما على مستوى الهياكل الأساسية، والرادارات ومعدات الاتصالات وتدريب موظفي الأمن البحري؛

(ب) تقديم الدعم للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إنشاء مركز تنسيق مشترك، مماثل للمركز الإقليمي لضمان الأمن البحري الموجود في بوانت نوار الذي أقامته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن شأن هذا المركز أن يمكِّن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جمع ونشر البيانات المتعلقة بالأمن البحري في غرب أفريقيا؛

(ج) تقديم الدعم اللوجستي لمراكز تبادل المعلومات التي ستُنشَأ بموجب مذكرة التفاهم المبرَمة بين المنظمة البحرية الدولية والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا، وللمركز الإقليمي لضمان الأمن البحري التابع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمركز المماثل لجماعة غرب أفريقيا، بعد تأسيسه، وكذلك لمراكز التنسيق المتعددة الجنسيات الثلاثة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الموجودة في أنغولا والكونغو والكاميرون؛

توصيات موجهة إلى الأمم المتحدة:

(أ) مع مراعاة الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها المنظمة البحرية الدولية والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة الموجودة في المنطقة، وكذلك أحكام قرار مجلس

الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١)، ينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا لتيسير عقد مؤتمر قمة إقليمي مشترك لرؤساء دول المنظمات الإقليمية الثلاث، في أقرب وقت ممكن، من أجل وضع استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تساعد في التحضيرات من أجل تنظيم هذه القمة بنجاح؛

(ب) وبناء على طلب المنظمات الإقليمية الثلاث، ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد في تعبئة الموارد لدعم بناء القدرات الوطنية والإقليمية، وفي تنسيق المساعدة الدولية في مجال الأمن البحري في خليج غينيا، وذلك بالتشاور الوثيق مع دول المنطقة والمنظمات الإقليمية؛

(ج) وينبغي أن تواصل المنظمة البحرية الدولية العمل مع الحكومات وأصحاب السفن وشركات التأمين وممثلي قطاع النقل البحري من أجل وضع توجيهات للبحارة في خليج غينيا؛

(د) وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا على تنظيم مؤتمر للمانحين الدوليين لتعبئة الموارد بهدف اقتناء الهياكل الأساسية والمعدات اللازمة لدعم عمليات الأمن البحري في المنطقة.

سادساً – ملاحظات ختامية

٦٠ – يمثل تزايد حوادث القرصنة في خليج غينيا تهديداً كبيرا آخر للسلام والأمن وللمصالح الاقتصادية لدول المنطقة، سواء كانت دولاً ساحلية أو خلفية. ويمكن أن يؤدي التقاعس عن مواجهة هذا التهديد إلى عواقب مأساوية، لا سيما على البلدان المنتِجة للنفط التي كثيراً ما تُستهدف بالنظر إلى ثرواتها النفطية ذات القيمة العالية، وبلدان مثل بنن التي تعتمد بكثافة على موانئها لتحقيق الإيرادات الوطنية. وأعرب بعض المحاورين عن قلقهم إزاء احتمال وجود دوافع سياسية وراء بعض هجمات القراصنة الذين قد يسعون إلى استخدام القرصنة سلاحا للتأثير في التطورات السياسية في دول معيَّنة في المنطقة.

٦١ – وتصدياً للزيادة في عدد حوادث القرصنة على الصعيد العالمي، يفكِّر العديد من مشغِّلي السفن التجارية من القطاع الخاص في استخدام أفراد أمن مسلحين يجري التعاقد معهم من شركات خاصة ليكونوا على متن السفن، فيما بدأ بعض المشغِّلين بالتعامل معهم بالفعل. ولذلك آثار على الدول الساحلية، فيما يتصل بمغادرة هؤلاء الأفراد ووصولهم ونقلهم، فضلاً عن أسلحتهم النارية ومعداتهم المتصلة بالأمن، وهي أمور ينبغي مناقشتها في

المنظمة البحرية الدولية وعلى الصعيد الإقليمي لتوضيح مواقف الدول وسياساتها بشأن هذه المسائل. واقترح بعض المحاورين على البعثة أن يجري تشجيع هذه الشركات الخاصة، ولا سيما تلك التي تركِّز على استخراج النفط والغاز في البحار، على تقديم الإعانة المالية لتحمّل تكاليف الأمن البحري أو التعويض عن هذه التكاليف بدفع قسط أعلى من رسوم الترخيص والرسوم الضريبية إلى صندوق مشترك للأمن البحري.

٦٢ - ووجدت البعثة أن جميع بلدان المنطقة قلقة للغاية إزاء التهديد المتزايد للقرصنة رغم اختلاف طبيعة ومستوى ردودها. وأبدى بعض البلدان إرادة سياسية على أعلى مستوى لمكافحة هذا التهديد، وشرعت بالفعل في اتخاذ عدد من التدابير الوقائية الموجَّهة نحو هذه الغاية. لكن ظاهرة حوادث القرصنة المتنامية بسرعة باغتت معظم بلدان المنطقة دون أن تكون مهيَّأة لها. وذكرت السلطات في بنن، على سبيل المثال، أنه لم يسجل أي هجوم للقراصنة، منذ افتتاح ميناء كوتونو في ١ آب/أغسطس ١٩٦٥، إلا في عام ٢٠٠٩.

٦٣ - ولاحظت البعثة تصميم وعزم فرادى دول المنطقة على التصدي للتهديد المتزايد. لكنه بدا واضحاً أن قدراتها الوطنية والإقليمية متفاوتة ومحدودة بوجه عام. ومن هذا المنطلق، استنتجت البعثة أنه ليس بإمكان معظم بلدان خليج غينيا أن تمنع أو أن تتصدى بفعالية، منفردة، التهديد المحدق بالأمن البحري في مياهها الساحلية. وإضافة إلى ذلك، فلئن كانت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قد وضعت ونشرت هيكلاً جماعياً شاملاً نسبياً لمكافحة القرصنة على مدى السنوات الثلاث الماضية، فإن جهودها الجديرة بالثناء لا تزال محدودة من حيث النطاق والفعالية، ولا تشمل منطقة خليج غينيا بأسرها.

٦٤ - وخلصت البعثة إلى أن أي استراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة يكتب لها أن تستمر أو تدوم قد تحتاج أيضاً إلى مراعاة الأسباب الجذرية النابعة من مستويات البطالة العالية بين الشباب، والتفاوتات الكبيرة في الدخل في المجتمع، وتداول الأسلحة غير المشروعة دون ضوابط، وانتشار الفساد.

٦٥ - وتمثل الدوريات البحرية المشتركة بين نيجيريا وبنن نموذجاً للتعاون بين الدول على مكافحة القرصنة في خليج غينيا. لكن البعثة لا ترى في هذه المبادرة إلا حلاً مؤقتاً. أما الاستراتيجية الطويلة الأمد فتتطلب تضافر الجهود على نطاق واسع بين الدول المعنية في المنطقة لمنع القراصنة من التماس الملاذ في أي بلد في خليج غينيا يمكنهم أن يشنوا منه هجوماً على الدول المجاورة. ولاحظت البعثة أن ثمة حاجة إلى مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي كي تصبح مثل هذه الاستراتيجية الإقليمية نافذة المفعول. ورحَّبت دول المنطقة بوجه خاص بالدعم المقدَّم من الأمم المتحدة، ولا سيما قيام الأمين العام بإيفاد بعثة تقييم إلى خليج غينيا

واتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٠١٨ (٢٠١١). ودعت إلى استمرار مشاركة الأمم المتحدة وتكثيفها للاستفادة من هذا الزخم. وألقت الدول والمنظمات الإقليمية الضوء أيضاً على الحاجة الماسة إلى العتاد اللوجستي، وعلى وجه الخصوص الطائرات والزوارق البحرية والسفن لأغراض المراقبة وتسيير الدوريات. وكخطوة أولى عاجلة، من الأهمية بمكان توفير الموارد اللازمة لنيجيريا وبنن من أجل الحفاظ على دورياتهما المشتركة في انتظار اعتماد ترتيب دائم وطويل الأمد.

٦٦ - وإضافة إلى ذلك، من المهم للغاية، خصوصاً في أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١)، أن تعمل الأمم المتحدة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، وهي المنظمات الإقليمية الثلاث المشارِكة في مكافحة القرصنة في هذا الخليج، من أجل عقد مؤتمر القمة المشترك بين هذه المنظمات في أقرب فرصة ممكنة، وهو ما رحَّب به المجلس بوصفه منتدى لوضع استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة في المنطقة.

٦٧ - والأمم المتحدة مهيَّأة بوجه خاص للاضطلاع بدور تنسيقي في هذا المجال. ويمكنها على وجه التحديد أن تشجع دول المنطقة على العمل وتعبئة الدعم الدولي للأنشطة الإقليمية والإسهام في تنسيق المساعدة الدولية، من أجل كفالة تلبية الاحتياجات اللازمة لوضع استراتيجية وخطة عمل فعالتين لمكافحة القرصنة في خليج غينيا.

٦٨ - وتود البعثة أن تعرب عن تقديرها العميق للدعم المقدم لها من جانب المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل من بنن ونيجيريا وغابون وأنغولا. فلقد أسهمت مساعدتهم السخية والجماعية، بدرجة كبيرة، في حسن سير عمل البعثة. وتعرب البعثة أيضاً عن امتنانها لمفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والأمانة التنفيذية للجنة خليج غينيا، ولحكومات بنن ونيجيريا وغابون وأنغولا على تعاونها.